

فعالية الجباية البيئية في المحافظة على البيئة: تشخيص لتجربة الجزائر والاتحاد الأوروبي

The effectiveness of environmental taxation in environmental conservation: Algeria's experience and the European Union's diagnosis

زلاق حليلة*1، حمدي باشا نادية²

¹جامعة البليدة 2، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية

(الجزائر)، eh.zellag@univ-blida2.dz

²جامعة البليدة 2(الجزائر)، hamdipacha.n@hotmail.com

تاريخ القبول: 2023/06/30

تاريخ الاستلام: 2023 /01/16

ملخص:

تعد الجباية البيئية أحد أهم الأدوات المستحدثة التي تعتمدها الدول للحد من ظاهرة التلوث البيئي، إذ اعتمدت الجزائر نظاما ضريبيا بيئيا شمل العديد من الضرائب في عدة مجالات. تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص فعالية وكفاءة الجباية البيئية باعتبارها من متطلبات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر من خلال تشخيص تجربة الاتحاد الأوروبي ومحاولة الاستفادة منها لتأهيل النظام الجبائي الجزائري. كما توصلت الدراسة إلى وجود بعض المحددات التي قد تؤثر على نجاعة النظام البيئي منها الوعي البيئي ودرجة تفاعل الضريبة البيئية مع النظام الضريبي.

الكلمات المفتاحية: البيئة؛ الجباية البيئية؛ التلوث البيئي؛ حماية البيئة.

تصنيف: Q53, H23:Jel

Abstract:

Environmental taxation are one of the most important tools adopted by States to reduce environmental pollution. Algeria has adopted an environmental tax system that includes many taxes in several areas. This study aims to diagnose the effectiveness and efficiency of environmental levies as a requirement for sustainable development and a green economy by diagnosing the experience of the European Union and trying to use them to qualify the Algerian taxation system.

The study also found some determinants that may affect the ecosystem's effectiveness, including environmental awareness, and the degree to which environmental tax interacts with the tax system.

Keywords: Environment; Environmental taxation; Environmental pollution; Environmental protection.

Jel classification code :H23, Q53.

1. مقدمة

يعتبر موضوع البيئة من أهم المواضيع التي تم تناولها بشكل كبير لما لها من أهمية على الصعيد الدولي، ونظرا لما يحدثه النشاط البشري من تأثيرات على محيطه والبيئة فلقد أدت زيادة الأنشطة الصناعية واستخدام الوقود إلى انبعاث العديد من الغازات الملوثة التي زادت من تلوثها وهو ما دفع بالعديد من الدول إلى ضرورة إيجاد حلول كفيلة بالحد من المشاكل البيئية، من بين هذه الحلول نجد الجباية البيئية حيث تعتبر أهم أداة في هذا المجال فهي تستند على مبدأ الملوث الدافع. والجزائر تعتبر من الدول التي تعمل جاهدة في سبيل تطوير نظامها الجبائي الخاص بحماية البيئة، حيث سنت العديد من التشريعات الضريبية الخاصة بحماية البيئة والرامية من خلالها إلى الوقاية من التلوث رغم تأخرها في إصدار هذه التشريعات إلى غاية 1992.

1.1 إشكالية الدراسة

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

❖ ما هو الدور الذي تلعبه الجباية البيئية في حماية البيئة استنادا إلى تجربة الجزائر والاتحاد الأوروبي؟

2.1 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبيئة والتلوث البيئي؛
- التطرق للإطار النظري للجباية البيئية؛
- إلقاء الضوء على حلقة الربط بين فعالية الجباية البيئية والآثار البيئية من خلال تشخيص تجربة الجزائر والاتحاد الأوروبي.

3.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في:

- تعتبر الجباية البيئية أداة ذات أهمية بالغة اعتمدها معظم دول العالم في محاربة التلوث البيئي؛
- توضيح العلاقة التي تربط النظام الجبائي وسياسة حماية البيئة من خلال الاستفادة من التجارب الدولية السبقة في هذا المجال.

4.1 منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة تم استعمال المنهج الوصفي في التطرق للإطار النظري لمنعيري الدراسة، والمنهج التحليلي عند دراسة العلاقة بينهما وتشخيص تجربتي الجزائر والاتحاد الأوروبي في هذا المجال.

5.1 محاور الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة في معالجة موضوع الجباية البيئية كأداة للتخفيف من حدة التلوث من خلال

التطرق إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: ماهية البيئة؛
- المحور الثاني: الجباية البيئية؛
- المحور الثالث: تشخيص تجربة الجزائر والاتحاد الأوروبي في الجباية البيئية.

2. ماهية البيئة

يعتبر موضوع البيئة من المواضيع الأبرز التي أخذ الإنسان الاهتمام بها، وتأتي هذه العناية بالبيئة حينما أدركت الدول والهيئات العالمية تعاضم التأثير السلبي للأنشطة البشرية عليها مما أدى إلى اختلال النظام البيئي.

1.2 تعريف البيئة

- **التعريف حسب مؤتمر ستوكهولم البيئة 1972:**

هيكل ما تحيط به وتخبر به حواس الإنسان الخمسة (السمع، البصر، الشم، اللمس، الذوق) سواء من صنع الإنسان أو الطبيعة. (رزيق، 2007، صفحة 96)
- **البيئة من منظور التشريع الجزائري:**

عرف المشرع الجزائري البيئة بموجب القانون 10-03 كما يلي: "تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحبوية والحبوبية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية". (القانون رقم 10-03، 2003، صفحة 10)

- **البيئة في التشريع الفرنسي:**

عرفها المشرع الفرنسي ضمن المادة 01 من القانون الصادر 76-629 على أنها مجموعة من العناصر التي تتمثل في طبيعة الفصائل الحيوانية، ونباتية، الهواء، الأرض، الثروة المنجمية، والمظاهر الطبيعية المختلفة. (loi n 76-629, 1976, p. 4203)

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف البيئة على أنها كل العناصر الحية وغير الحية المتفاعلة مع بعض التي تشكل وحدة متكاملة تمثل العلاقة بين الإنسان والمحيط الذي يعيش فيه.

2.2 عناصر البيئة

تتكون البيئة من مجموعة من العناصر تنقسم إلى:

- **البيئة الطبيعية:** تتكون من الغلاف الجوي، الغلاف المائي، اليابسة، المحيط الجوي، بما تشمله هذه الأنظمة من ماء، هواء تربة، معادن، مصادر الطاقة، النبات والحيوان وكل هذا متاح للإنسان ليتمتع بها؛
- **البيئة البيولوجية:** تتكون من الكائنات الحية، الإنسان، الحيوان والنبات وهي لا تتجزأ من البيئة الطبيعية؛

- **البيئة الاجتماعية:** هي العلاقات التي تنظم الإنسان والأفراد بعضهم البعض وتشكل نسقا اجتماعيا، استحدثها الإنسان من خلال جانبين: الجانب الأول وهو ماشيده الإنسان من حضارة وعمران والجانب الثاني غير مادي وهو العادات والتقاليد. (زنان، 2016، صفحة 13)

3.2 تعريف التلوث البيئي

- **تعريف الأمم المتحدة:**

"التلوث البيئي هو جميع النشاطات الإنسانية التي تؤدي إلى زيادة أو إضافة مواد أو طاقة جديدة إلى البيئة، حيث تعمل هذه الطاقة أو المواد إلى تعريض حياة الإنسان أو صحته أو معيشته أو رفايته أو مصادره الطبيعية للخطر سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر". (محمد أحمد السنبان، 2021، صفحة 180)

- **تعريف البنك الدولي:**

"التلوث هو كل ما يؤدي نتيجة التكنولوجيا المستخدمة إلى إضافة مادة غريبة إلى الهواء أو الماء أو الغلاف الأرضي في شكل كمي، يؤدي إلى التأثير في نوعية الموارد، وعدم ملاءمتها وفقدانها خواصها، أو تؤثر في استقرار استخدام تلك الموارد". (عبل الركابي، 2020، صفحة 13)

- **تعريف المشرع الجزائري:**

يعرف تلوث البيئة بموجب القانون 10-03 كما يلي: "كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية". (القانون رقم 10-03، 2003، صفحة 10).

من خلال ما سبق يمكننا إعطاء تعريف للتلوث البيئي على النحو التالي: هو كل التغيرات التي يدخلها الإنسان على البيئة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهي ضارة بالطبيعة سواء كانت ناتجة عن تفاعل أحداث كيميائية أو بيولوجية أو طبيعية لعناصر البيئة، وتؤدي إلى نقص مواردها وتؤثر على الكائنات الحية.

4.2 أنواع الملوثات

- الملوثات الطبيعية: أتربة، براكين، مخلفات الأجسام والكائنات؛
- الملوثات الكيميائية: المبيدات بأنواعها الكيميائية المركبات العضوية المتطايرة؛
- الملوثات الفيزيائية: الأصوات، الضوضاء، الحرارة والإشعاعات؛
- الملوثات البيولوجية: نواتج الأفراد، الكائنات الحية والكائنات الدقيقة. (أبو النجا، 2012، صفحة 19)

3. الجباية البيئية

سنتطرق في هذا المحور إلى الجباية البيئية باعتبارها وسيلة قانونية وأداة رئيسة من شأنها التقليل من آثار التلوث البيئي.

1.3 تعريف الجباية البيئية

تطور مفهوم الجباية البيئية بتطور مفهوم التنمية المستدامة وتطور النظرة حول حماية البيئة لذلك عرفت من طرف الاتحاد الأوروبي في إحدى نشراته الإعلامية: أن الاقتطاع الجبائي يعتبر بيئيا إذا كان الوعاء الخاضع لهذا الاقتطاع له آثار سلبية على البيئة، كما أن إيرادات هذا الاقتطاع توجه مباشرة إلى موازنة الدولة أو يتم تخصيصها لوجهات محددة. (بركاتي، 2022، صفحة 94)

تعرف الجباية البيئية حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE على أنها: "مجموع الضرائب والرسوم والإتاوات التي يشمل وعؤها على منتج أو خدمة تلحق أضرارا بالبيئة أو يترجم وعؤها باقتطاع من الموارد الطبيعية" (Crosemarie, 2009, p. 23) كما عرفت كذلك بأنها: نوع من الأدوات الاقتصادية التي تهدف إلى معالجة المشاكل البيئية مصممة لتعزيز الأنشطة المستدامة بيئيا عن طريق فرض اقتطاعات بيئية أو تحفيزية للأشخاص والشركات. (حروشي، 2021، صفحة 183)

الجبائية البيئية هي أداة من أدوات تدخل الدولة لحماية البيئة والمحافظة عليها عن طريق إقامة نظام ضريبي يقلل من المشاكل البيئية وتفرض هذه الضريبة إما عن طريق الردع أو عن طريق التحفيز. (Belfatmi, 2016, pp. 74-75)

تعريف الجباية البيئية يستند في الواقع إلى 3 مقاربات نوردها فيما يلي:

- المقاربة حسب الهدف المعلن: تكون الجباية البيئية إذا تضمنت النصوص القانونية إجراءات يهدف المشرع من خلالها إلى تحسين الوضعية البيئية؛
- المقاربة حسب السلوك: هي مختلف التحفيزات الاقتصادية الرامية إلى تحسين البيئة والحد من التلوث نتيجة إجراء جبائي؛

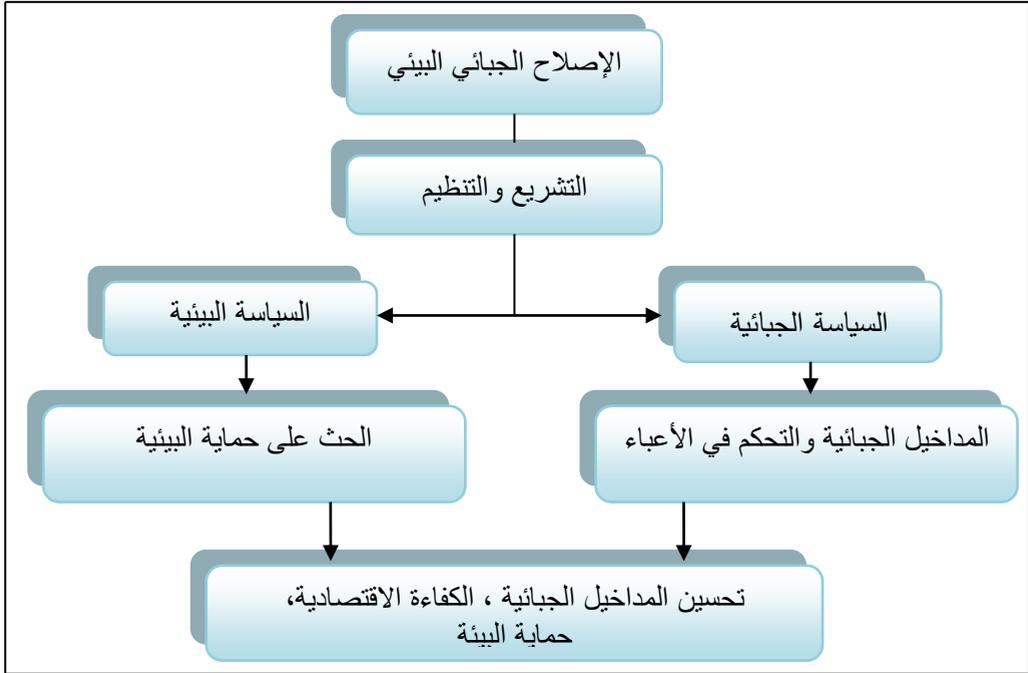
- المقاربة حسب المنتج أو التلوث المستهدف من خلال الإجراء: يعتبر إجراء جبائي بيئي عندما يكون على وعاء له تأثير سلبي على البيئة. (مبطوش و عابدي، 2019، صفحة 218)

2.3 أهداف الضرائب البيئية

- المساهمة في تقليص حالة التلوث عن طريق إجراءات وتشريعات ردية أو إجراءات تحفيزية؛
- محاولة جعل البيئة أكثر صحية للمجتمع وهذا عن طريق الإجراءات ومختلف التشريعات؛
- نشر وتوعية الثقافة البيئية والمحافظة على البيئة في المجتمع؛ (جلابة و سرارمة، 2019، صفحة 95)
- تشجيع الابتكار الذي يؤدي إلى تطوير طرق الإنتاج واستخدام الطاقة والاستهلاك الذي يساعد على الحد من التلوث؛
- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة التي نصت عليها المنظمات؛

- الحد من الأنشطة الخطيرة والملوثة للبيئة؛
- إيجاد مصادر مالية جديدة يتم من خلالها تمويل الخزينة والحد من التلوث.(جلابة و سرارمة، 2019، الصفحات 95-96)

من خلال الأهداف المعروضة يمكننا القول أن الجباية البيئة هدفها الأساسي والأول هو معالجة البيئة والحد من مشاكلها والهدف الثاني هو تعزيز إيرادات الميزانية العمومية.
الشكل (01): أهداف الجباية البيئية



La source:(Benzidane, p. 06)

3.3 مبادئ الجباية البيئية

إن العديد من دول العالم خاصة الدول المتقدمة تعتمد على مجموعة من السياسات منها الجباية البيئية للحد من الملوثات وترتكز هذه الأخيرة على مجموعة من مبادئ وهي كالآتي:

1. **مبدأ المتسبب الدافع:** هو مبدأ عالمي أوصت به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يقتضي هذا المبدأ على أن المتسبب في التلوث يجب أن يسد نفقات خاصة بالإجراءات التي تهدف لتقليل التلوث على البيئة والحفاظ عليها ويكون سعر الضريبة يساوي تكلفة الضرر أو إزالة الضرر من أجل الاستخدام الأمثل والرشد للموارد الطبيعية من جهة وحماية البيئة من جهة أخرى؛
2. **مبدأ العبء الجماعي:** في حالة عدم تحديد المتسبب في التلوث تتحمل الدولة التكاليف البيئية للحد من الأضرار بشكل مباشر أو غير مباشر أو في الحالات الطارئة؛
3. **مبدأ الوقاية أو المحيطة:** ينص هذا المبدأ بأن الإجراءات البيئية الحكومية توجه لحماية المرتكزات البيئية لحماية الوجود البشري؛

4. مبدأ المشاركة والتعاقد: تعتبر المسؤولية الجماعية والمشاركة للفعاليات الاقتصادية المعنية بتخريب البيئة والإضرار بها، من خلال المشاركة في تخطيط وتنفيذ الإجراءات اللازمة لحماية البيئة للوصول إلى علاقات متوازنة بين الحرية الفردية والحاجات والمصالح الاجتماعية.(مندور و آخرون، 2018، صفحة 356)

4.3 خصائص الجباية البيئية

تتميز الجباية البيئية بخاصيتين هما:

- **جباية موجهة:** بمعنى أن اقتطاعات الجباية البيئية تذهب إيراداتها لفائدة الصندوق الوطني لإزالة التلوث وصناديق أخرى معنية بحماية البيئة عكس الاقتطاعات الجبائية الأخرى التي تحصل كلها لفائدة الخزينة العمومية؛
- **جباية متدخلة:** حيث تتدخل الدولة من خلالها في توجيه نشاط الأفراد على نحو يحقق التنمية المستدامة من خلال فرض ضرائب ورسوم على الأنشطة الملوثة أو المنتجات الملوثة.(أوشن، 2017، صفحة 115)

من خلال هذا تتدخل الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي على نحو إيجابي محقق بذلك نمط تنموي رفيق بالبيئة في ظل التنمية المستدامة.

4. تشخيص تجربة الجزائر والاتحاد الأوروبي في الجباية البيئية

1.4 الجباية البيئية في الجزائر

1.1.4 هيكل الجباية البيئية في الجزائر

إن إجراءات الجباية البيئية المطبقة في الجزائر تركزت أساسا على الإجراءات الردعية إذ تم إدخال أول ضريبة بيئية من خلال قانون المالية لسنة 1992، حيث تم فرض الرسم المتعلق بالأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة TAPD، ولكن كما يبدو أن تجسيد الجباية البيئية كأداة اقتصادية ومالية لإدارة الموارد البيئية لم يتم إلا من خلال السنوات القليلة المنصرمة، حيث تم استحداث عدة إجراءات جبائية من خلال قوانين المالية 2001-2007، (حديدي و حمودة، 2020، صفحة 75) ويمكن تلخيص الرسوم البيئية المطبقة في الجزائر على النحو التالي:

الجدول (01): ملخص لهيكل الضرائب والرسوم البيئية المفروضة في الجزائر

الأساس القانون والتنظيمي	الرسوم والضرائب البيئية
المادة 117 من القانون رقم 25-91 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 المعدل والمتمم بالمادة 54 من قانون المالية 2000 والمادة 202 من قانون مالية 2002	الرسم على النشاطات الملوثة والخطرة على البيئة
المادة 28 مكرر من قانون رقم الأعمال	الرسم على المنتجات البترولية
المادة 38 من ق.م. 2002، المعدل بالمادة 55 من ق.م. 2007	الرسم على الوقود
المادة 60 من ق.م. 2006 المعدل والمتمم بالمادة 46 من ق.م. التكميلي لسنة 2008، المادة 112 من ق.م. لسنة 2017 والمادة 54 من ق.م. لسنة 2019	الرسم على الأطر المطاطية الجديدة
المادة 61 من ق.م. لسنة 2006 المعدل والمتمم بالمادة 46 من ق.م. ت. لسنة 2008 والمادة 62 من ق.م. لسنة 2018 والمادة 89 من ق.م. لسنة 2020	الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم
المادة 203 من ق.م. لسنة 2002 المعدل والمتمم بالمواد 46 من ق.م. ت. لسنة 2008، المادة 62 من ق.م. لسنة	الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية

المادة 204 من ق.م لسنة 2002 المعدل والمتمم بالمواد 46 من ق.م لسنة 2008، المادة 63 من ق.م لسنة 2018 والمادة 90 من ق.م لسنة 2020	الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية
المادة 94 من ق.م لسنة 2003، المعدل والمتمم بالمواد 46 من ق.م لسنة 2008، 65 من ق.م لسنة 2018 و 92 من ق.م لسنة 2020	الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية
المادة 205 من ق.م لسنة 2002، المعدل والمتمم بالمواد 46 من ق.م لسنة 2008، المادة 64 من ق.م لسنة 2018 والمادة 91 من ق.م لسنة 2020	الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي
المادة 263 مكرر 2-263 مكرر 4 من قانون ضرائب مباشرة والرسوم المماثلة.	رسم التطهير
المادة 53 من ق.م لسنة 2004 المعدل بالمادتين 46 من ق.م لسنة 2008، 67 من ق.م لسنة 2018 و 94 من ق.م لسنة 2020.	الرسم الخاص على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المنتجة محليا

المصدر: (بوزكري و سلخين، 2022، الصفحات 210-211)

سعى المشرع الجزائري إلى إقرار مجموعة من الرسوم والضرائب البيئية كما هي موضحة في الجدول أعلاه، والتي يمكن تصنيفها بين الضرائب المطبقة على الانبعاثات الملوثة، الرسوم على المنتجات، الرسوم على تحسين جودة الحياة واستغلال الموارد الطبيعية. (قرميطة و ولد عمر، 2021، صفحة 563) أ- الرسوم المفروضة على الانبعاث الملوثة:

تفرض على كل ما تخلفه النشاطات الإنتاجية للوحدات الاقتصادية حيث تستهدف بدرجة أولى الآثار السلبية الناتجة عن المشاريع الملوثة للبيئة. (قرميطة و ولد عمر، 2021، صفحة 563) - الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة:

يتمثل وعاء هذا الرسم في مجموع الأنشطة الصناعية والتجارية والخدماتية التي تمارس من طرف مؤسسات مختلفة التصنيف وتحسب قيمة هذا الرسم على النحو التالي: المؤسسات التي تشغل أكثر من عاملين تخضع لطلب التصريح تسدد مبلغ 13500 دج، أما إذا كان طلب الترخيص يقدم أمام رئيس البلدية فيصبح 30000 دج، وإذا كان الترخيص يقدم أمام والي الولاية فيسدد 135000 دج، أما إذا كان الطلب يقدم أمام وزير البيئة فيسدد 180000 دج.

المؤسسات التي تشغل أقل من عاملين ينخفض مبلغ الترخيص المذكور سابقا حسب الترتيب إلى: 3000 دج، 45000 دج، 25000 دج، 34000 دج.

يحدد مبلغ الرسم بضرب المبالغ المحدد أعلاه في المعامل المضاعف بين 1-10 حسب طبيعة وأهمية النشاط وكمية الفضلات الناتجة عن هذا النشاط، يخصص هذا الرسم 33% لفائدة ميزانية الدولة، 67% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل. (قرميطة و ولد عمر، 2021، الصفحات 568-569)

- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي:

يحدد وعاء هذا الرسم من خلال تطبيق المعامل المضاعف للكميات المنبعثة وفقا لسلم تدريجي للمعاملات من 1 إلى 5 حسب الانبعاث المحددة من قيمة 10% كحد أدنى إلى 100% كحد أقصى للمؤسسات المصنفة، توزع حصيلته كما يلي 50% للصندوق الوطني للبيئة والساحل، 33% لفائدة ميزانية الدولة، 17% لفائدة البلديات. (قرميطة و ولد عمر، 2021، الصفحات 564-569)

- الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي:

يتم تطبيقه بنفس معايير الرسم على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي، ويوزع كآلاتي: 34% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل، 16% لفائدة الصندوق الوطني للمياه، 16% لميزانية الدولة، 34% لفائدة البلديات.(بخوش، 2022، صفحة 686)

- الرسم على الوقود:

يطبق الرسم على الوقود على البنزين الممتاز، البنزين العادي بالرصاص والغاز أويل، تحدد تسعيرة هذا الرسم على النحو التالي: البنزين الممتاز/ العادي بالرصاص 0.10 دج / ل، غاز أويل 0.30 دج/ل. يخصص ناتج هذا الرسم 50% للصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة، 50% للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.(بوزكري و سلخين، 2022، صفحة 208)

- الرسم على النفايات الحضرية:

يتعلق هذا الرسم بالنفايات الناجمة عن المحلات التجارية والسكنية والاستعمالات المهنية، والواضح في هذا الرسم التغيير الذي جاء به قانون المالية لسنة 2002، في تعديل أحكام المادة 263 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وتحريره بما يدعم ميزانية الجماعات المحلية ويحدد حسب مداوات المجلس الشعبي البلدي إنطلاقا من 500 دج إلى 100000 دج ويحصل لصالح البلديات 100%.(قرميطة و ولد عمر، 2021، صفحة 565)

ب-الرسوم المفروضة على المنتجات:

تظهر الرسوم البيئية على المنتجات في الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنوعة محليا، الرسم المطبق على الأطر المطاطية الجديدة والمستورة وكذا الرسم المفروض على الزيوت والشحوم.(قرميطة و ولد عمر، 2021، صفحة 565)

- الرسم على الأطر المطاطية الجديدة والمستوردة:

يحدد مبلغ الرسم كآلاتي: 10 دج عن إطار مخصص للسيارات الثقيلة، 5 دج عن إطار مخصص للسيارات الحقيقية. يوزع كما يلي: 10% لفائدة الصندوق الوطني للتراث الثقافي، 40% لفائدة البلديات و 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.(زوين و رجراج، 2019، صفحة 137)

- الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم:

هو رسم يطبق على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة أو المصنوعة في التراب الوطني والتي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة. يحدد هذا الرسم ب 18750 دج على كل طن، تخصص مداخل هذا الرسم كما يلي: 32% لفائدة ميزانية الدولة، 34% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل و 34% لفائدة البلديات.(زوين و رجراج، 2019، الصفحات 138-141)

- الرسم على الأكياس البلاستيكية:

يحدد مبلغ هذا الرسم ب 40 دج للكيلوغرام ويطبق على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنوعة محليا، يخصص حاصل هذا الرسم إلى الصندوق الوطني للبيئة والساحل 27% و 73% لصالح الدولة.(بخوش، 2022، صفحة 687)

ج-الضرائب المفروضة لحماية جودة الحياة:

هذا النوع من الضرائب مخصص لحماية الصحة العامة من الآثار السلبية لبعض النفايات جراء تخزينها بحيث تهدف هذه الرسوم إلى التشجيع على معالجة هذه النفايات بالطرق الصحيحة.(قرميطة و ولد عمر، 2021، صفحة 567)

- الرسم على المنتجات البترولية:

يطبق الرسم على المنتجات البترولية والمماثلة لها المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر وهذا وفق المعدلات التالية: البنزين العادي 1700,00، البنزين الممتاز 1600,00، البنزين الخالي من الرصاص 1700,00، غاز أويل 900,00، غاز البترول المميع الوقود 1,00. يدفع هذا الرسم لصالح ميزانية الدولة.(بوزكري و سلخين، 2022، صفحة 207)

- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة والخطيرة:

الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية يحدد الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات ب 30000 دج لكل طن مخزن من النفايات الصناعية الخاصة أو/والخطيرة؛ يخصص هذا الرسم كما يلي: 46% لفائدة ميزانية الدولة، 38% الصندوق الوطني للبيئة والساحل 16% لفائدة البلديات. (بوزكري و سلخين، 2022، صفحة 209)

- الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج للمستشفيات والعيادات الطبية:

تم إحداث هذا الرسم في قانون المالية 2002 وتم تعديله حسب قانون المالية 2018، يعتمد وعاؤه على حجم النفايات المخزنة حيث يسدد مبلغ 30000 دج على كل طن من هذه النفايات، يخصص هذا الرسم كما يلي: 60% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل، 20% لميزانية الدولة، 20% لفائدة البلديات. (بخوش، 2022، صفحة 686)

- رسم التطهير:

هو رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية يطبق على كل الملكيات المبنية باسم المستأجر الذي يمكن أن يكلف المالك بدفع رسم سنوي بصفة تضامنية يحدد مبلغ الرسم كما يلي:

- ما بين 1.500 دج و 2.000 دج على كل محل ذي استعمال سكني؛
- ما بين 4.000 دج و 14.000 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ماشبهه؛
- ما بين 10.000 دج و 25.000 دج على كل أرض مهيأة للتخميم والمقطورات؛
- ما بين 22.000 دج و 134.000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ماشبهه ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.

يخصص هذا الرسم 73% لفائدة ميزانية الدولة و 27% للصندوق الوطني للبيئة والساحل. (بوزكري و سلخين، 2022، الصفحات 209-210)

2.1.4 تحليل إيرادات الجبائية البيئية في الجزائر:

تطورت إيرادات الجبائية البيئية خلال الفترة (2010 و 2018) والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (02): تطور إيرادات الجبائية البيئية للفترة (2010-2018) في الجزائر

الوحدة: مليون دج

السنوات	مبالغ الجبائية البيئية	مبالغ الجبائية العادية	% الجبائية البيئية إلى العادية
2010	35093.67	1.297.940	2.70
2011	43858.67	1.527.090	2.87
2012	94530.96	1.908.570	3.38
2013	68536.06	2.031.010	3.37
2014	69942.71	2.091.450	3.34
2015	70314.92	2.354.640	2.98
2016	72219.19	2.422.900	2.98
2017	73399.44	2.736.230	2.68
2018	75222.89	3.190.330	2.35

المصدر: (حراق، 2020، صفحة 77)

يبين الجدول التطور الذي عرفته إيرادات الجبائية البيئية خلال الفترة الممتدة من 2010-2018، ونلاحظ أن هناك تزايد في الإيرادات من سنة إلى أخرى، ويعود ذلك إلى ضم مجموعة من الرسوم الجديدة إلى الجبائية البيئية، رغم ذلك تعتبر حصيلة الجبائية البيئية متواضعة مقارنة بإجمالي الحصيلة الجبائية، فطول مدة الدراسة لم تتجاوز نسبة الجبائية البيئية إلى الجبائية العادية كحد أقصى 3.38% سنة 2012،

وأضعف نسبة سجلت هي 2.35% و 2.68% سنتي 2017 و 2018، الأمر الذي يستدعي تصميم نظام جبائي فعال يتناسب مع الوضع البيئي وحجم التلوث. (واعر و واعر، 2020، صفحة 370) وسنورد في الجدول التالي أهم الرسوم البيئية وتقديرات حصيلتها:

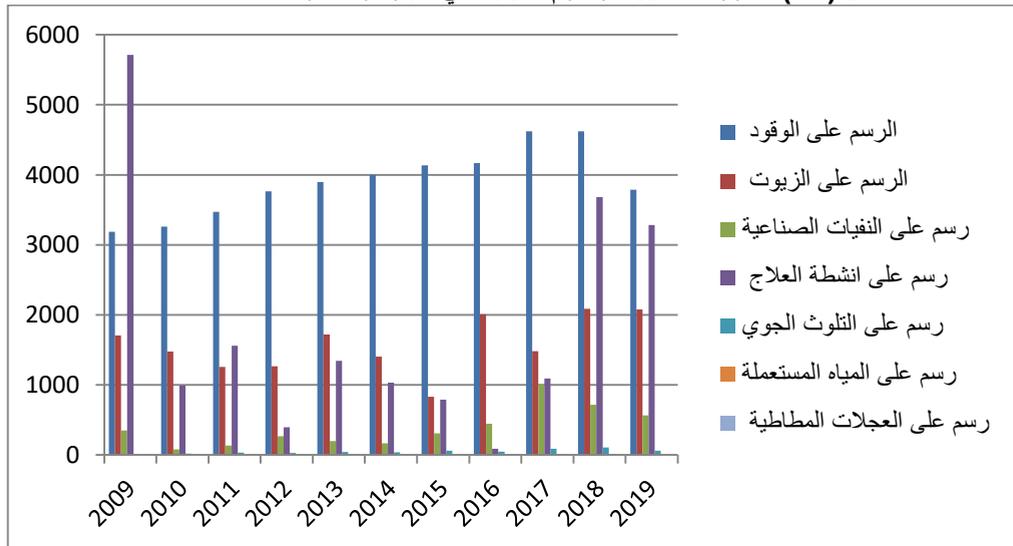
الجدول (03): تطور تحصيل الرسوم البيئية في الجزائر للفترة: 2009-2019

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الرسم على الوقود	الرسم على الزيوت	الرسم على النفايات الصناعية	الرسم على أنشطة العلاج	الرسم على التلوث الجوي	الرسم على المياه المستعملة
2009	3186	1705	351	5712	14	0
2010	3259	1479	79	991	22	1
2011	3471	1257	135	1562	34	4,5
2012	3766	1268	269	396	28	2,8
2013	3899	1720	199	1345	42	3,6
2014	3998	1402	166	1034	36	4,9
2015	4138	833	310	792	59	4,08
2016	4168	2009	448	88	46	4,5
2017	4622	1482	1010	1091	90	12,7
2018	4621	2088	715	3680	109	13,4
2019	3787	2079	563	3284	59	12,3

المصدر: (طاهري و بلالي، 2021، صفحة 216)

الشكل (02): تطور تحصيل الرسوم البيئية في الجزائر للفترة: 2009-2019



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول 03.

الجدول (04): نسبة بعض الرسوم البيئية بالنسبة للجباية البيئية في الجزائر للفترة: 2010-2018

السنوات	الرسم على الوقود	الرسم على الزيوت	الرسم على النفايات الصناعية	الرسم على أنشطة العلاج	الرسم على التلوث الجوي	الرسم على المياه المستعملة
2010	%9.28	%4.21	%0.22	%2.82	%0.06	%0
2011	%7.91	%2.86	%0.3	%3.59	%0.07	%0.01
2012	%3.98	%1.34	%0.28	%0.41	%0.029	%0
2013	%5.68	%2.50	%0.29	%1.96	%0.06	%0
2014	%5.71	%2	%0.23	%1.47	%0.5	%0
2015	%5.88	%1.18	%0.44	%1.12	%0.08	%0
2016	%5.77	%2.78	%0.62	%0.12	%0.06	%0.62
2017	%6.29	%2.01	%1.37	%1.48	%0.12	%0.017
2018	%6.14	%2.77	%0.95	%4.89	%0.14	%0.01

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (02) و (03)

يبين الجدول (03) والشكل (02) أعلاه إحصائيات الرسوم البيئية المحصلة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية سنة 2019، وتبين الحصيلة أن الرسم على الوقود والرسم على الزيوت له الحصة الأكبر مقارنة بالرسوم الأخرى المحصلة سنة 2009 وسنة 2019، يليه الرسم على أنشطة علاج النفايات المستشفيات بنسبة قاربت 30% في متوسط السنوات، وعلى الرغم من تطور الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية حيث ارتفع من 351 مليون دينار جزائري سنة 2009 ليصل قرابة 563 مليون دينار جزائري سنة 2019، والتي لا تعتبر إيجابية من ناحية مكافحة التلوث حيث ارتفاعها يعني زيادة الأنشطة الملوثة الصادرة عن الصناعة. (طاهري و بلالي، 2021، صفحة 216)

مما سبق نستنتج أن الجزائر بالرغم من كل الجهود والمسااعي المستمرة من أجل تحسين وضعية الجباية البيئية إلا أن أثرها لا يزال محدود وضعيف.

3.1.4 تقييم فعالية الجباية البيئية في الجزائر

تعتبر الجباية البيئية من بين أهم السياسات التي تدعم التنمية المستدامة وحماية البيئة كونها تعتبر رادع وحافز في نفس الوقت للمؤسسات التي تلوث البيئة ويمكن تقييم مدى فعالية الجباية البيئية في الجزائر من خلال: (زوين و رجراج، 2019، الصفحات 143-144)

✓ **توزيع الحصيلة الضريبية:** إن طريقة توزيع حصيلة الضرائب والأطراف المستفيدة منها نجدها أنها لم توجه كلها لحماية البيئة ومكافحة التلوث.

✓ **رفع قيمة المبالغ المقتطعة:** إن التعديلات التي مست الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر جاءت متأخرة كثيراً، حيث أن أغلبها تم فرضه حسب قانون المالية 2002 وتم تعديله بقانون المالية 2018، حيث أن المبالغ المقتطعة من هذه الرسوم أصبحت قليلة لا تكفي لتغطية التكاليف البيئية أو ردع سلوك الملوّثين.

✓ **غموض أهداف الضرائب والرسوم:** يقوم النظام الجبائي الرديجي الجزائري على أساس مبدأ الملوّث الدافع، حسب قانون 10/03، يساهم هذا المبدأ في إيجاد موارد مالية مباشرة لتغطية النفقات التي تتطلبها حماية البيئة والمحافظة على مواردها ولكن يعتريه بعض الغموض خاصة في تحديد المخاطب الحقيقي به فأناره تنصرف بين الملوّث والمستهلك، فالملوّث هو الدافع الأول ويدير تكلفة الرسم ضمن ثمن السلعة المقدمة للمستهلك فيصبح هو الدافع الحقيقي، تؤدي هذه الوضعية على مساهمة المستهلك

في تمويل إزالة التلوث من خلال تفعيل مبدأ الملوث الدافع، هذا ما يفقده القوة الردعية التي يتصف بها في شأن حماية البيئة لأن المؤسسة تسترد تكلفة الرسم من قبل المستهلك.

✓ **ضعف مصداقية الجباية البيئية:** من خلال استقراء الأحكام المنظمة لها والمتضمنة إجراءات تحصيلها وتوزيعها لا يوجد تصور واضح حول طريقة صرف هذه العوائد في خدمة الأجيال اللاحقة أو حماية البيئة.

2.4 الجباية البيئية في الاتحاد الأوروبي

الضريبة البيئية هي ضريبة تكون قاعدتها الضريبية هي وحدة مادية لشيء له تأثير سلبي محدد ومثبت على البيئة. والاتحاد الأوروبي يتميز بأربع فئات مختلفة من الضرائب البيئية وهي: ضرائب على الطاقة، ضرائب النقل، الضرائب التلوث والموارد.

1.2.4 تطور الضرائب البيئية في الاتحاد الأوروبي

في عام 2020 جمعت الحكومات في الاتحاد الأوروبي عائدات ضريبية بيئية بقيمة 299.9 مليار يورو، تمثل القيمة 2.2% من إجمالي الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي و5.4% من إجمالي الإيرادات الحكومية للاتحاد الأوروبي من الضرائب والمساهمات الاجتماعية. (المكتب الإحصائي الأوروبي، 2021) الجدول (05): يوضح إجمالي الإيرادات الضريبية البيئية حسب نوع دافع الضرائب والضرائب في الاتحاد الأوروبي 2019 و2020

الوحدة (مليون يورو)

	2019			2020			
	غير مقيمين	الأسر	الشركات	% من الإيرادات الحكومية من الضرائب والمساهمات الاجتماعية	% من الناتج المحلي الإجمالي	% من إجمالي الضرائب البيئية	
إجمالي الجباية البيئية	3.4	48.7	47.7	5.42	2.24	100.0	299930
الضرائب على الطاقة	4.3	44.0	51.5	4.19	1.73	77.2	231495
الضرائب على النقل	0.5	66.4	33.1	1.04	0.43	19.1	57278

المصدر: (المكتب الإحصائي الأوروبي، 2021)

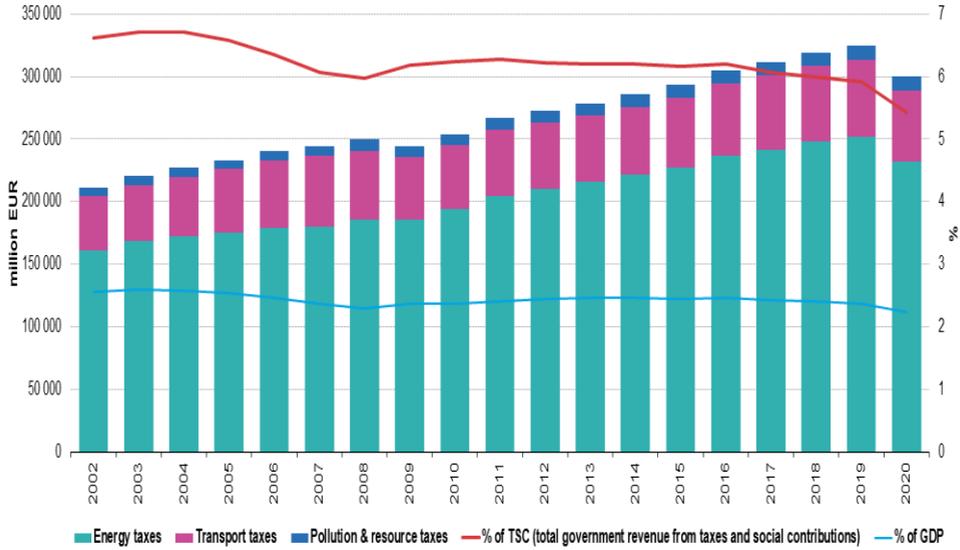
يأتي جزء كبير جداً من عائدات الجباية البيئية في الاتحاد الأوروبي لعام 2020 من ضرائب الطاقة التي تمثل 77.2% . تليها ضرائب النقل والتي تشكل ما نسبته 19.1%، وفي الأخير تأتي حصة الضرائب على التلوث والموارد بنسبة صغيرة جداً (3.7%) في دول الاتحاد الأوروبي. يختلف العبء الضريبي حسب فئة الضرائب البيئية والقطاع فنلاحظ من الجدول أعلاه أن الشركات تدفع الحصة الأكبر من ضرائب الطاقة بنسبة 52% خلال سنة 2020، ثم تليها الحصة المفروضة على الأسر

بنسبة 44% بالنسبة لضرائب الطاقة ولكنها تعتبر الدافع الرئيسي بالنسبة لضرائب النقل بنسبة 66.4% وهذا خلال سنة 2020 وتدفع جزء أكبر من ضرائب التلوث والموارد ب 55.9%. (المكتب الإحصائي الأوروبي، 2021)

الشكل (03): تطور إيرادات الضرائب البيئية حسب النوع في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2002-2020)

(مليون يورو %)

Environmental tax revenue by type (%), and total environmental taxes as share of TSC (total government revenue from taxes and social contributions) and GDP (%), EU, 2002-2020
(million EUR, %)



(*) left hand scale.

(**) right hand scale.

Source: Eurostat (online data code: env_ac_tax)

eurostat

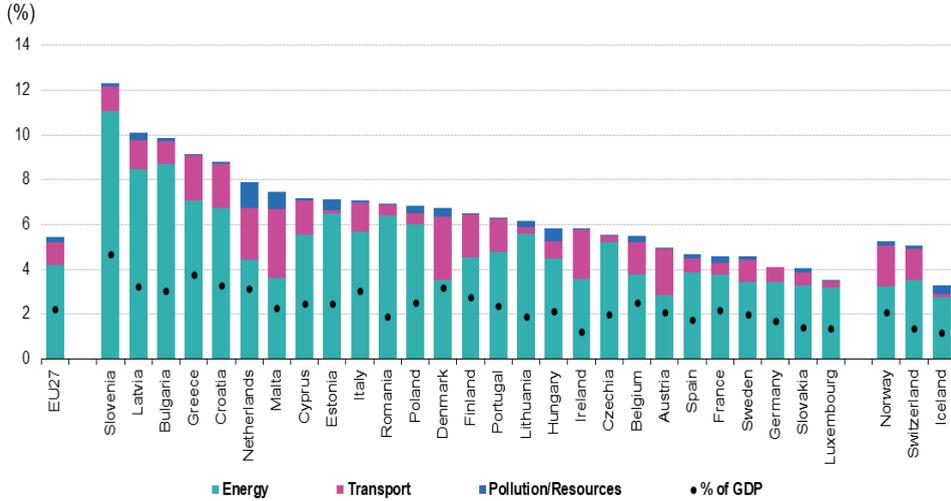
المصدر: (المكتب الإحصائي الأوروبي، 2021)

إن قيمة الضرائب البيئية في الاتحاد الأوروبي لعام 2020 أعلى بنحو 82.2 مليار يورو مما كانت عليه في عام 2002 كما هو موضح في الشكل (03)، ومع ذلك فقد انخفض مستواه مقارنة بالنواتج المحلي الإجمالي (من 2.6% إلى 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي). بالنسبة للانخفاض الطفيف لسنة 2020 فكان نتيجة الأزمة الأولى من COVID-19، فقد أبلغت غالبية البلدان عن انخفاضات كبيرة في ضرائب الطاقة مقارنة بسنة 2019 وتتراوح نسبة الانخفاض بين 8% و14%.

تختلف عائدات الضرائب البيئية عبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لكن ضرائب الطاقة تظل مصدرها الرئيسي في معظم الدول باعتبار حصيلتها هي الأكبر مقارنة بـضرائب البيئية الأخرى. (المكتب الإحصائي الأوروبي، 2021)

الشكل (03): إيرادات الضرائب البيئية نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي في دول الاتحاد الأوروبي لسنة 2020

Environmental tax revenue by category as % of TSC and GDP, 2020



Source: Eurostat (online data code: env_ac_tax)

eurostat

المصدر: (المكتب الإحصائي الأوروبي، 2021)

يوضح الشكل 03 إيرادات الضرائب البيئية لعام 2020 حسب البلد كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي ومن ضريبة القيمة المضافة مع تقديم هذا الأخير أيضا التقسيم حسب نوع الضريبة. تراوحت نسب عائدات الضرائب البيئية إلى الناتج المحلي الإجمالي في جميع دول الاتحاد الأوروبي لسنة 2020 بين 1.2% في أيرلندا إلى 4.7% في سلوفانيا.

كما شكلت الضرائب على الطاقة أكثر من نصف عائدات الضرائب البيئية في جميع الدول الأعضاء في عام 2020، وهي إلى حد بعيد أكبر مصدر للضرائب البيئية في التشيك ورومانيا ولوكسمبورغ وإستونيا وليتوانيا (مع أكثر من 90% من إجمالي الضرائب البيئية). تليها ضرائب النقل كثاني أكبر مكون من عائدات الضرائب البيئية لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باستثناء إستونيا، وكانت مساهمة ضرائب النقل في المجموع مرتفعة بشكل خاص في الدنمارك والنمسا ومالطا وإيرلندا.

وفي الأخير تأتي ضرائب التلوث والموارد والتي تمثل جزءًا صغيرًا جدًا من عائدات الضرائب البيئية، حيث يقومون بتجميع مجموعة متنوعة من الضرائب في هذه الفئة على سبيل المثال الضرائب على النفايات وتلوث المياه واستخراجها في العديد من البلدان الأوروبية، كما يبرز لنا الشكل 3 أن كل من هولندا ومالطا والمجر وإستونيا سجلت حصصًا من ضرائب التلوث والموارد التي وإن كانت صغيرة إلا أنها أكبر من حصص الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي.

بين عامي 2019 و2020 انخفضت عائدات الضرائب البيئية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. (المكتب الإحصائي الأوروبي، 2021) وهذا راجع لأزمة COVID-19 الذي أدى إلى أزمة عالمية وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية والحركة في العالم مما أدى إلى ركود اقتصادي.

2.2.4 الدروس المستخلصة من تجربة الاتحاد الأوروبي في مجال الجباية البيئية

من بين أهم الدروس المستخلصة من تجربة الاتحاد الأوروبي في مجال الجباية البيئية التي يمكن الاستفادة منها في نظامنا الضريبي البيئي الجزائري ما يلي:

- إن استحداث ضرائب الكربون CO₂ هو العنصر الرئيسي المشترك في كافة الإصلاحات الضريبية الإيكولوجية لأنه الغاز الغالب ضمن غازات الاحتباس الحراري ولأنه صعب القياس بدقة فنفرض الضرائب على المحتوى التقديري من الكربون في المنتجات التي تعتبر مصدرا لانبعاث هذا الغاز، وتباين المعدلات الضريبية إن كانت أعلى المعدلات هي تلك المطبقة في النرويج والسويد؛
- إن إقرار الجباية البيئية يجب أن يتم بالتنسيق الضريبي بين مختلف البلدان ففي حالة عدم وجود تجانس ضريبي بيئي قد تؤدي الضرائب البيئية إلى الإضرار بالمنافسة الدولية؛
- إن إقرار الجباية البيئية يجب أن يكون في البداية بأسعار منخفضة تشجيعا للأفراد والمؤسسات على التماشي معها دون ردود أفعال سيئة منهم؛
- تصميم نظام بيئي يشمل كل من ملوثات الهواء والضوضاء والانبعاث المسؤولة عن غازات الاحتباس الحراري. (حراق، 2020، الصفحات 86-87)

5. الخاتمة:

لقد تصاعدت حدة المشكلة البيئية في الآونة الأخيرة مما جعلها قضية من القضايا المحورية التي اهتم بها العالم، وأدت إلى ظهور الجباية البيئية حيث تعتبر هذه الأخيرة أداة لتقليل المشاكل البيئية والأذى البيئي كما يمكن الاستفادة منها من خلال العمل على العديد من المشاريع التنموية التي تفيد المجتمع.

نتائج الدراسة:

- تعتبر التجربة الأوروبية في الجباية البيئية ناجحة، وهذا من خلال اعتبارها أداة هامة للحد من المشاكل البيئية التي تخدم البيئة والفرد الأوروبي على حد سواء؛
- تسعى دول الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق التفاعل بين الجباية البيئية والنظام الجبائي ككل؛
- تقوم دول الاتحاد الأوروبي باستغلال إيرادات الجباية البيئية في خدمة الأهداف البيئية والأفراد؛
- الضريبة البيئية يغلب عليها أسلوب الخاص حيث تؤكد في الحسابان الوحدات المادية وليست القيمة النقدية؛
- تعتبر الجزائر متأخرة نسبيا في الاعتماد على الجباية البيئية؛
- إن للجزائر إسهامات واضحة في الجباية البيئية رغم تأخرها في إصدارها، ورغم ذلك تعتبر غير فعالة في حماية البيئة وتحتاج إلى صياغة جديدة؛
- على الجزائر تعديل نظامها الجبائي من أجل التحول إلى نظام جبائي فعال خصوصا في ظل الإيرادات الضعيفة للجباية البيئية مقارنة بإجمالي الجباية ككل.

توصيات الدراسة:

- تنمية ونشر الوعي البيئي في المجتمع من شأنه أن يساعد في تفعيل الجباية البيئية وقبولها،
- تفعيل النظام الجبائي في شقه التحفيزي عن طريق تشجيع وتحفيز الابتكار البيئي والمشاريع المنتجة الصديقة للبيئة؛
- وضع نظام جبائي بيئي على أسس عملية وعلمية لتقليل الأضرار البيئية.

4- قائمة المراجع:

1. جيلالي بوزكري، و أحمد سلخين. (2022). دور إدارة الموارد البيئية في المساهمة في حماية البيئة الجباية البيئية نموذجاً-دراسة حالة الجزائر. مجلة دفاتر إقتصادية، 13(01)، الصفحات 201-215.
2. المكتب الإحصائي الأوروبي. (2021). تاريخ الاسترداد 02 01، 2022، من

[https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Environmental_tax_statistics#Environmental_taxes_in_the_EU)

[explained/index.php?title=Environmental_tax_statistics#Environmental_taxes_in_the_EU](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Environmental_tax_statistics#Environmental_taxes_in_the_EU)

3. Belfatmi, S. (2016). La Fiscalité Environnementale En Algérie : Un état Des Lieux. Revue algérienne d'économie et gestion, 10(02), pp. 65-85.
4. Benzidane, H. (s.d.). La fiscalité écologique au Algérie: une alternative pour la protection de l'environnement.
5. Crosemarie, P. (2009). Fiscalité Écologique et Financement des Politiques Environnementales. France: Journaux officiels N 29.
6. loi n 76-629, l. (1976, 07 10). relative a la protection de la nature. Journal officiel de la république française édition des lois et décrets, 12/13 juillet 1976.
7. أحمد فؤاد مندور، و آخرون. (2018). استخدام الضريبة البيئية في الحد من الملوثات الناتجة عن عوادم السيارات في مصر دراسة ميدانية. مجلة العلوم البيئية، 42(03)، الصفحات 345-375.
8. آدم حديدي، و أم الخير حمودة. (2020). دور الجباية البيئية (الخضراء) في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، 07(03)، الصفحات 95-63.
9. الحاج مبطوش، و قادة عابدي. (2019). الجباية الخضراء آلية قانونية للتأهيل البيئي للمنشآت المصنفة في الجزائر. مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، 06(01)، الصفحات 214-243.
10. السعيد زنات. (2016). دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر -دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
11. الصادق زوين، و الزوهير رجراج. (2019). فعالية الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة دراسات جباية، 08(01)، الصفحات 123-149.
12. الصديق طاهري، و منير بلالي. (2021). دور النظام الجبائي البيئي في مكافحة التلوث بالجزائر دراسة تحليلية (1996-2019). مجلة العلوم التجارية، 20(02)، الصفحات 200-220.
13. القانون القانون رقم 03-10. (19 09, 2003). يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم بتاريخ 20 سبتمبر 2003.
14. جلول حروشي. (2021). تطور استخدام الضرائب البيئية في الجزائر. مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال JEJE، 06(01)، الصفحات 182-198.
15. جهاد محمد أحمد السنباني. (2021). دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي (مع إشارة خاصة للجمهورية اليمنية). مجلة الأندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية، 08(46)، الصفحات 175-229.
16. جيلالي قريميط، و الطيب ولد عمر. (2021). النظام الجبائي لحماية البيئة في الجزائر. المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، 12(01)، الصفحات 552-574.
17. حمدي أبو النجا. (2012). مخاطر التلوث البيئي المشكلات المصادر التأثيرات المواجهات والتعامل (المجلد الطبعة 01). القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
18. زين العابدين بخوش. (2022). دور الجباية البيئية في الحد من التلوث البيئي في التشريع الجزائري. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 07(02)، الصفحات 678-689.
19. ساجد حميد عبل الركابي. (2020). التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة والاقتصادية.
20. علي جلابية، و مريم سرارمة. (2019). أهمية الأدوات الجبائية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة للنموذج الفرنسي. مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، 03(01)، الصفحات 87-104.

21. فاتح بركاتي. (2022). علاقة الجباية البيئية بالتنمية المستدامة. مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، (01)06، الصفحات 83-107.
22. كمال رزيق. (2007). دور الدولة في حماية البيئة. مجلة الباحث، (05)05، الصفحات 95-105.
23. ليلي أوشن. (2017). الجباية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بين الردع والتحفيز. المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، (02)12، الصفحات 109-135.
24. مصباح حراق. (2020). نحو نظام جبائي جزائري فعال بالاعتماد على التطبيقات الدولية للجباية البيئية. مجلة الإستراتيجية والتنمية، (01)10، الصفحات 71-90.
25. وسيلة واعر، و صافية واعر. (2020). الجباية البيئية: إستراتيجية نحو حماية البيئة من التلوث. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، (02)21، الصفحات 355-372.